

الدكتور أحمد زكي بدوي،

”معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية“ - أنجليزي، فرنسي، عربي (بيروت، مكتبة لبنان 1978)، 591 صفحة بقلم: الدكتور عدلي عبد العزيز مصطفى

مبادئ الحياة الاجتماعية ، بل أخذت تزداد أهمية الدور الذي يطلب اليها أن تقوم به في إعادة تنظيم العالم الحديث (1) .

كذلك ازداد التخصص في ميادين العلوم الاجتماعية وأصبحت تنفرع الى فروع شتى نذكر منها : علم الاجتماع ونوعه المختلفة ، الأنثروبولوجيا ، علم النفس الاجتماعي ، الاقتصاد الاجتماعي ، التشريع الاجتماعي ، النظم السياسية والإدارية ، الصحة الاجتماعية ، الدفاع الاجتماعي ، الإدارة والتنظيم ، تخطيط وتنظيم المجتمع ، التنمية الاجتماعية ، طرق البحث الاجتماعي .

وتتناول هذه العلوم مظاهر النشاط المختلفة التي تصدر عن الإنسان كفرد أو جماعة أو مجتمع ، وتتخذ من المنهج العلمي أسلوباً للبحث والدراسة ، كما تتضافر جميعاً في خدمة الإنسان (2) .

يعنى هذا المعجم بتحقيق الأهداف الآتية :

1 - حصر المصطلحات الأساسية المستخدمة في العلوم الاجتماعية .

2 - تحديد المناهيم الصحيحة للمصطلحات بحيث يكون لكل مصطلح معنى دقيق محدد ، مما يؤدي الى تيسير تبادل الخبرات والمعلومات .

3 - توحيد المسميات العربية المختلفة للمصطلحات المستخدمة في شتى البلاد العربية بحيث يتنهم الجميع المسميات الموحدة .

هذا وقد انتشرت العلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة انتشاراً كبيراً وازداد الاهتمام بها في الكليات والمعاهد المختلفة ، كما بلغت قدراً كبيراً من التقدم ، فأخذت تستخدم على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية وفي المشروعات الاجتماعية والاقتصادية وفي كثير من

(1) التقرير الخاص بالاجتماع المنعقد بدمشق بشأن تدريس العلوم الاجتماعية - مطبوعات اليونسكو - القاهرة 1954 ص 34 .

(2) Seligman, Edwin, « What are the Social Sciences » Encyclopedia of the Social sciences, Macmillan Cy, New York, 1950, p.p. 3/7

والمشكلة الكبرى التي تعترض المشتغلين بالمسائل الاجتماعية في أية لغة عدم توفر هذا النوع من المصطلحات ، وبالتالي صعوبة الاتساق على مدلولاتها ، وفي الواقع ان بعض المصطلحات المستعملة للدلالة على المفهوم الواحد قد تتباين تباينا كبيرا . وقد لا تؤدي المعنى المطلوب أحيانا ، ومن مساوئ تعدد هذه المصطلحات وعدم التزام قاعدة واحدة في استعمالها بليلة الكتاب والقراء معا ، وعدم التقديم المضطرب في ميدان الانتاج العلمي .

يضاف الى ذلك ان المشتغلين بهذا الميدان لم يكونوا وثيقي الصلة فيما بينهم فيما يقومون به من بحوث ودراسات ، وما يسنونه من تشريعات ، لذلك كان يصطاح كل منهم ما يرى ، ويعبر عما يحلو له ، كما تباينت المؤثرات الثقافية من بلد الى آخر ، فبينما نجد العراق والسودان اكثر تأثرا بالثقافة الانجليزية ، اذ بشمال افريقيا تغلب عليه الثقافة الفرنسية ، وربما اجتمع في بلد واحد اكثر من تيار ثقافي ، كما هو الشأن في مصر ، وقد ادى ذلك الى بليلة في المصطلحات ، واضطراب في استعمالها ، والى خلط كثير حيث لا تحل الكلمة الواحدة في كثير من الاحوال نفس المعنى في البلاد المختلفة .

ولقد بذلت كثير من الجهود لنقل مصطلحات العلوم الاجتماعية وترجمتها او تعريبها وهي جهود شاقة وطويلة لا يجوز النهوين من شأنها او التقليل من اهميتها ، لانها سدت بغير شك بعض الفراغ في المكتبة العربية ، وساعدت مساعدة فعالة في تقريب تلك العلوم الى الالهام .

على ان هذه الجهود لم تبلغ حد وضع قاموس اصطلاحي تفسيري يعرف بالمصطلح واستخداماته المختلفة ، وانما كل هذه الجهود تقف عند حد اعداد قوائم مختلفة الطول من تلك المصطلحات الاجنبية مع مقابلتها في اللغة العربية .

ولا شك ان توحيد هذه المصطلحات وتعريبها ، يساعد على فهم وتبسيط المعاني وتقريبها من الالهام ، ويسهل عملية الربط بين المهتمين بالعلوم

والعلوم الاجتماعية على اتصال وثيق فيما بينها ، فموضوع كل هذه العلوم لا يخرج عن كونه ظواهر اجتماعية ، ولا توجد ظواهر اقتصادية او سياسية او فنية او دينية مستقلة بنفسها ، او في حالة عزلة عن بقية نواحي الحياة الاجتماعية ، ولذلك لا يمكن عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض ، لانها تعتمد على بعضها وتؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها . كما ان اي تغيير يحدث في ناحية من نواحي المجتمع لا بد وان يتردد صداه في نواح اخرى كثيرة .

« ومن ثم يجب ان نرحب بالحركة التلقائية التي تنهج الى تنسيق نتائج ابحاث العلوم الاجتماعية للوصول الى دراسة شاملة للمجتمع ، فبدون هذه الحركة لا يمكن ان يتحقق اي تنسيق بين المشاكل المختلفة (1) »

« وان الدراسة المتخصصة يجب ان تكون على صلة وثيقة ومستمرة بالدراسة في الميادين المجاورة ، وان المتخصصين الذين لا ينظرون الى ما بعد حدودهم جديرون بان يروا الاشياء في نسب خاطئة .»

« يتبين مما تقدم ان الاتجاه قوي الى تحطيم الحدود التقليدية بين العلوم الاجتماعية ، وتبادل الاتصال فيما بينها ، وهذا الاتجاه هو طريق الامل نحو « علم الاجتماع » المتكامل الذي يتسع صدره لكل المعارف التي تتناول الانسان او المجتمع الانساني » (2) .

ولذلك فان دراسة مصطلحات اي علم من العلوم الاجتماعية على حدة تعتبر الى حد ما دراسة مبتورة ، بينما في الامكان فهم واستيعاب هذه العلوم بشكل ميسر اذا تناولت هذه المصطلحات دراسة شاملة .

ومن الشروط اللازمة لاضطراد التقسيم في اي حقل من حقول العلم توفر مصطلحات دقيقة كافية في هذا الحقل ، يتفق على مدلولاتها معظم المشتغلين به ولا سيما حين يكون العلم لا يزال في طور استكمال نموه .

1 — Menheim, Karl, Les Sciences sociales et la sociologie, Travaux de la Conférence Inter. des sciences sociales ; Paris 1938 p. 217

(2) مكتور محمد احمد خليفة : المنهج العلمي والاشتراكية — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة 1970 — ص 25 / 29 .

الاجتماعية والمستغلين بالتبعية والرعاية الاجتماعية ،
والخبراء الذين يقومون بإعداد التشريعات في الدول
العربية . ذلك الربط الذي ينطوي على التعاون بينهم
وتبادل الخبرات والمعلومات .

وقد لمس أهمية هذا الموضوع المؤتمر الثاني
عشر للشؤون الاجتماعية والعمل الذي عقد بالقاهرة
في مايو سنة 1968 وأوصى بالعمل على توحيد
المصطلحات الخاصة بالتبعية والرعاية الاجتماعية .

كذلك قرر مؤتمر عمداء معاهد الخدمة
الاجتماعية الذي عقد في القاهرة في فبراير سنة 1971
ونص ميثاق العمل الاجتماعي الذي وافق عليه
المؤتمر الاول لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب في
مارس سنة 1971 على العمل على توحيد المصطلحات
المستخدمة في المجالات الاجتماعية تيسيرا لاجراء
الدراسات المقارنة .

وقد قام المؤلف بحصر المصطلحات الاجتماعية
وهي عملية دقيقة وشاقة ، فالمصطلح هو الكلمة او
التعبير الذي يحمل معنى وقيمة خاصة للمشتغل
بالمسائل الاجتماعية ، ويتعذر وضع حدود حاسمة
او معايير تحدد المدى المناسب الذي يجب اخذ به
في حصر هذه المصطلحات .

واعتمد المؤلف في حصر المصطلحات الاجتماعية
على بعض قواميس العلوم الاجتماعية الانجليزية
والفرنسية والوارد ببياتها في المراجع المنشورة في نهاية
المعجم ، وكذلك على الفهارس الابجدية الواردة في
كثير من الكتب التي تبحث في العلوم الاجتماعية .
وقد روعي في اختيار المصطلحات الاعتبارات
الاتية :

1 - اخذ بالصفة الغالبة للمصطلح وفي مدى
انتشاره كمصطلح من المصطلحات الاجتماعية .

2 - استبعاد الكلمات ذات النطاق المحدود التي
ابتكرها بعض الباحثين ولم تصادف انتشارا .

3 - استبعاد المصطلحات الخاصة بشعائر
دينية او نظم سياسية ذات نطاق محدود .

4 - استبعاد المصطلحات الدارجة ، ما دام
هناك مصطلحات علمية تحل محلها .

أما عن التابل العربي للمصطلح الاجنبى ،
فقد روعيت في ذلك الاعتبارات الاتية :

1 - صلاحية المصطلح من الناحية الوظيفية
وتحديد المعنى تحديدا تاما .

2 - مراجعة المصطلح على الاسانيد العلمية
المختلفة قبل اخذ به .

3 - اختيار اكثر المصطلحات شيوعا وتداولاً .

4 - اختيار اقرب تعريب او ترجمة او اشتقاق
او نحت يتماشى مع مدلول المصطلح .

5 - تجنب الكلمات العربية الثقيلة التي يصعب
تداولها بين الامراء .

6 - تجنب الكلمات التي تؤدي الى الغيوض
واللبس .

7 - اختيار اكثر المصطلحات ايجازاً .

وفيما يتعلق بتعريف المصطلحات فهى مهمة على
جانب عظيم من الاهمية والصعوبة ، اذ ان تعريف
المصطلح هو الذي يحدد دلالة اللفظ على المعنى
المقصود به ، فيرتفع بذلك الغموض والابهام ، وخاصة
في المصطلحات المشتركة في اللفظ المختلفة في المعنى .

ومن شأن وضع التعريفات ايجاد معايير متباعدة
ودقيقة للمصطلحات ، كما يحقق التعريف الدقيق
هدفين ، فهو يعطى الشخص فكرة دقيقة وواضحة
عن المقصود بالمصطلح اذا لم تكن له به خبرة سابقة
من قبل ، كما تمكنه من أن يميزه تمييزاً صحيحاً عندما
تكون له خبرة به .

وقد قام المؤلف بوضع التعريفات مستعيناً
بالمعاجم العامة والمتخصصة وعشرلت المراجع فى
شرح المصطلح وتفسيره وتوضيح معناه ودلالته مع
مراعاة الاختصار والحياد التام .

هذا وقد وضع في نهاية المعجم مسردان اولهما
للمصطلحات العربية الخاصة بالعلوم الاجتماعية
الواردة بالمعجم ، وثانيهما للمصطلحات الفرنسية
ليرجع اليها الباحث وهكذا يسهل تتبص الكلفة في
المعجم باي من اللغات الانجليزية او العربية او
الفرنسية .

وأخيراً ، فاننا نرجو أن يسد هذا المعجم - وهو
الاول من نوعه في اللغة العربية - بعض الفراغ في
ازالة الغموض من حول المفاهيم الاجتماعية والمساهمة
في توحيدها وأن يكون وسيلة للمزيد من الدراسة
لتطويع اللغة العربية حتى تستوعب التقدم العلمي
مما يساعد على اللحاق بالمجتمعات المتقدمة .